تذكير الفعل وتأنيثه جوازاً في القراءات السبع

د. عبدالقادر عبدالرحمن السعدي(*)

الحمد لله الذي جعل المخلوقات ذكراً وأنثى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي نال المقام الأسنى، وعلى آله و أصحابه الذين أعدَّ الله لهم جزاء الحسنى.

أما بعد: فإن قضية التذكير والتأنيث قد أخذت قسطاً مشهوداً من اهتمام النحاة واللغويين على مستوى المفردات والتراكيب، فقد تحدثوا في جوانب شتى منها، وصنفوا مصنفات عظيمة كانت ولا تزال الرافد الأهم لمن يريد تناول أيّ جزئية تتعلق بهذا الموضوع.

وإذا كان ابن الأنباري قد قال من قبل: (إنَّ من تمام معرفة النحو والإعراب معرفة المذكر والمؤنث؛ لأن من ذكّر مؤنثاً أو أنث مذكراً كان العيب لازماً له كلزومه من نصب مرفوعاً، أو خفض منصوباً، أو نصب مخفوضاً) (1) فإنه مصيب كل الإصابة، ذلك أن التذكير والتأنيث مرتبطان بتحديد دلالة الجمل ومعانيها ارتباطاً وثيقاً، فإن تلك الدلالة وتلك المعاني تختلف باختلاف أجزاء الجملة تذكيراً

(*) قسم اللغة العربية وآدابها_ كلية الآداب والعلوم / جامعة الشارقة.

(1) الانباري: أبو بكر، المذكر والمؤنث، تحقيق: طارق الجنابي، ط2 ، دار الرائد العربي، بيروت، 1406هـ، 1986م، 1/ 107.

وتأنيثاً، فإذا قلنا: هُدّم الأخبية – جمع خِباء: بيت من وبَرَ أو شعر أو صوف يكون على عمودين أو ثلاثة -، وهُدِّمت الأخبية، كان التذكير للفعل دالاً على القلة، وتأنيثه دالاً على الكثرة، لأن العرب تذكر الجمع إذا قلَّ عدده وتؤنثه إذا كثر.

وفي ضوء استعمال العرب للتذكير والتأنيث قسم النحاة إلحاق علامة التأنيث للفعل مع الفاعل إلى واجب وجائز وممتنع، وحددوا مواضع لكل نوع منها، والذي يهمني – في هذا البحث – حالة الجواز في القراءات السبع، إذ قد تتبعت القراء السبعة فوجدتهم قد قرؤوا الفعل تارة مؤنثاً وأخرى مذكراً، فأحببت تناول التوجيه النحوي لكل حالة، وبيان سبب التأنيث وعدمه، ومن هنا فإن البحث سيتألف من الفصول الآتية:

الفصل الأول: تذكير الفعل وتأنيثه في اللغة.

الفصل الثاني : تذكير الفعل وتأنيثه في القراءات السبع بسبب التأنيث المجازي والفصل والجمع.

الفصل الثالث: تذكير الفعل وتأنيثه في القراءات السبع بسبب عود الضمير ومراعاة اللفظ والمعنى والتأويل.

ثم تأتي الخاتمة لبيان أهم النتائج التي توصل إليها الباحث.

والله أسال أن يوفقني فيما ابتغيت، وأن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم إنه ولـَيُّ ذلك والقادر عليه.

الفصل الأول

تذكير الفعل وتأنيثه في اللغة

تذكير الفعل وتأنيثه أمر دلالي فيه شيء من التوسع، فالفعل بذاته لا يذكر ولا يؤنث، إذ هو دال على حدث مقترن بزمن، والتذكير والتأنيث يكون للأجناس المخلوقة، والحدث ليس جنساً يمكن وصفه بذكوره أو أنوثة. إلا أننا حين نطلق مصطلح التذكير والتأنيث على الفعل فإن ذلك للدلالة على تذكير الفاعل أو نائبه أو تأنيثها، قال ابن يعيش: (تلحق التاء الفعل للإيذان بأن فاعله مؤنث)(2)، وقد علل ابن مالك هذه الدلالة بقوله: (لأن تأنيث لفظ الفاعل غير موثوق به، لجواز أن لفظاً مؤنثاً سمي به مذكر، فاحتاطوا في الدلالة على تأنيث الفاعل بوصل الفعل بالتاء المذكورة، ليعلم من أول وهلة أن الفاعل مؤنث)(3).

فحقيقة التذكير والتأنيث إنما هي للفاعل أو نائبه، لأن الحدث الذي يدل عليه الفعل يمكن وقوعه من أحد الجنسين الذكر أو الأنثى.

وقد تحدث النحاة في المذكر والمؤنث وقسموهما إلى حقيقي ومجازي، فعرفوا الحقيقي بـ (ماله فرج من الحيوان) (4)، وغيره يكون مجازياً، ويبدو أنهم أخضعوا إلحاق علامة التأنيث للفعل وجوباً وجوازاً لأحوال الفاعل من حيث كونه

---

(2) ابن يعيش: موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة، 92/5.

(3) ابن مالك: محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية ، تحقيق: عبدالمنعم هريدي، ط 1، دار المأمون للتراث، 1402هـ/ 595/2.

(4) السيوطي: أبو بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ / 2001م، 6/ 64.

حقيقياً أو مجازياً، ومن حيث اتصاله بالفعل وانفصاله عنه، ومن حيث الأفراد والجمع.

وقضية التذكير والتأنيث للأشياء تناولها اللغويون القدامى، إذ افرد بعضهم مصنفات خاصة بها كما هو معلوم، ووزعوا الأشياء بين ما هو مذكر وما هو مؤنث، وما يجوز تذكيره وتأنيثه. وعزوا ذلك (إلى الاختلاف القبلي حيناً، والى حس العربي تارة أخرى...وارجعوا ذلك إلى القبائل العربية التي يجوز الاستشهاد بما نقل عنها وكلها حجة)(5).

وشأن اللغة العربية في هذا التنوع في تسمية المذكر والمؤنث شأن لغات أخرى قديمة وحديثة، قال ابن رشد: (التذكير والتأنيث في المعاني إنما يوجد في الحيوان، ثم قد يتجوز في ذلك في بعض الألسنة فيعبر عن بعض الموجودات بالألفاظ التي أشكالها أشكال مؤنثة، وعن بعضها بالتي أشكالها أشكال مذكرة. وفي بعض الألسنة ليس يلفى فيه للمذكر والمؤنث شكل خاص، كمثل ما حكي أنه يوجد في لسان الفرس، وهذا يوجد في الأسماء والحروف، وقد يوجد في بعض الألسنة أسماء هي وسط بين المذكر والمؤنث، على ما حكى أنه يوجد كذلك في اليونانية)(6).

واصطلحت بعض اللغات الأوربية على جنس ثالث غير الذكر والأنثى، وهو: الجمادات والمعاني، فسمته: المبهم أو المحايد (7)، حيث قسمت هذه اللغات

---

(5) نورالدين: عصام، مصطلح التذكير والتأنيث، ط1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1990م، ص16.

(6) ابن رشد: محمد بن احمد، (أبو الوليد)، تلخيص الخطابة، تحقيق: محمد سليم سالم، القاهرة، 1967، ص569.

(7) نورالدين: عصام، مصطلح التذكير والتأنيث، ص 17.

الإنسان والحيوان إلى ذكر وأنثى، وما عداهما فهو المحايد [8]. (وقد حاول بعض المستشرقين أن يتلمس النوع المحايد في الفصيلة السامية، وحدثونا أنه من الممكن أن نلحظ بقاياه وآثاره في – ما – الموصولة، غير أنَّ آخرين منهم قد وصفوها على أنها في الأصل السامي مؤنث – مَن -)[9].

وقد أثبت الدكتور عصام نورالدين أن ما أسمته هذه اللغات بالمحايد هو الذي كانت العرب تجيز تذكيره وتأنيثه، إذ قال: (فثبت أن العربي قد نطق ببعض أعضاء الإنسان مؤنثه حيناً ومذكرة حيناً آخر، فقال: هذه العين، وهذا العين، وهذه الكبد، وهذا الكبد)[10].

وقد قسم النحاة – في ضوء ما ألفوه لدى العرب – إلحاق علامة التذكير والتأنيث للفعل إلى واجب وجائز وممتنع، وحددوا مواضع لكل نوع:

فحالات الواجب هي:

1. إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً.
2. إذا كان الفاعل اسما ظاهراً متصلاً حقيقي التأنيث.

وحالات الجائز هي:

1. إذا كان الفاعل ظاهراً متصلاً مجازي التأنيث.
2. إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث منفصلاً بغير – إلا -.

---

(8) نورالدين: عصام، المصطلح الصرفي (مميزات التذكير والتأنيث)، ط 1، الشركة العالمية للكتاب، 1409هـ/1988م، ص 229.

(9) المصدر نفسه، ص 18.

(10) نورالدين: عصام، المصطلح الصرفي، ص 234.

3. إذا كان الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع.

وحالات الممتنع هي –على خلاف بينهم– إذا كان الفاعل مفصولاً بـ –إلا–(11).

والذي يهمني الحديث عنه –في هذا البحث – حالات جواز إلحاق علامة التأنيث للفعل في القراءات القرآنية السبع، وقبل الخوض في تفصيل انطباق تلك الحالات على القراءات السبع يجدر بي أن أتناول الحديث عنها نحوياً على النحو الآتي:

أولاً: جواز تذكير الفعل وتأنيثه لكون الفاعل مؤنثاً مجازياً

وقد عللوا ذلك بعلتين:

الأولى: أن التأنيث لمـَّا لم يكن حقيقياً اصبح ضعيفاً، قال ابن يعيش: (فإن كان المؤنث غير حقيقي بأن يكون من غير الحيوان نحو: النعل والقدر والدار والسوق ونحو ذلك، فانك إذا أسندت الفعل إلى شيء من ذلك كنت مخيراً في إلحاق العلامة وتركها إن لاصق.... لأن التأنيث لما لم يكن حقيقياً ضعف ولم يعين بالدلالة مع أن المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه)(12).

الثانية: أن المؤنث المجازي محمول على معنى المذكر، قال ابن الانباري: (وتقول: قد تخرقت جبتك، وقد تخرّق جبتك، فمن أنث قال: أنث الفعل لأن الجبة مؤنثة، ومن ذكـّر قال: الجبة في معنى التجبب)(13).

---

(11) ابن هشام: عبدالله بن يوسف، شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد أبو الفضل عاشور، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1422هـ/2001م، ص 94-96.

(12) ابن يعيش:

(13) ابن الانباري: أبو بكر، المذكر والمؤنث، 2/ 227.

ومع تجويزهم التأنيث والتذكير للفعل مع المؤنث المجازي فإن جمهورهم فضلوا التأنيث(14).

والمؤنث المجازي إما لفظي: وهو ما كانت في آخره علامة من علامات التأنيث، وإما معنوي: وهو ما لم تكن في آخره تلك العلامة.

وترى الأستاذة نجلاء عطار أن استقراء الشواهد في القرآن الكريم يقتضي بالتفريق في الحكم بين اللفظي والمعنوي، إذ قالت: (كان الأجدر بالنحاة التفريق في حكم تذكير الفعل المسند إلى المؤنث المجازي بين المؤنث اللفظي والمؤنث المعنوي، فيقولون بوجوب تأنيث الفعل أو على الأقل بكثرة تأنيثه إن كان الفاعل الظاهر أو نائبه مؤنثا مجازيا لفظيا متصلا، وأن يقولوا بوجوب تأنيث الفعل إن كان الفاعل الظاهر أو نائبه مؤنثاً مجازياً معنوياً)(15).

ثانياً: جواز تذكير الفعل وتأنيثه للفصل بين الفاعل والفعل

قال سيبويه: (وكلما طال الكلام فهو احسن نحو قولك: حضر القاضي امرأة، لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل، وكأنه شيء يصير بدلاً من شيء... وإنما حذفوا التاء، لأنهم صار عندهم إظهار المؤنث يكفيهم عن ذكرهم التاء)(16).

---

(14) الزمخشري: محمود بن عمر، المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، ط1، دار عمار، عمان الأردن، 1425هـ / 2004م، ص 187.

والأستر ابادي: : رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ/ 2000م، 303/4.

والسيوطي: أبو بكر، همع الهوامع 6/ 65.

(15) عطار: نجلاء محمد نور، العدول عن المطابقة بين أجزاء الجملة، ط1، 1418هـ/1998م، ص 235.

(16) سيبويه: عمرو بن بشر، الكتاب، تحقيق: عبدالسام هارون، عالم الكتب، بيروت، 2/ 38.

ويفهم من كلام سيبويه هذا أن جواز التذكير للفعل ليس بسبب الفصل، إنما بسبب دلالة الفاعل على التأنيث، في حين أن المبرد يرى السبب في ذلك هو الفصل (17) إذ قال: (ألا ترى أن النحويين لا يقولون: قام هند، وذهب جارتيك، ويجيزون: حضر القاضي اليوم امرأة يا فتى، فيجيزون الحذف، لأنهم يرون ما زاد عوضاً مما حذف)(18).

ثالثاً: جواز تذكير الفعل وتأنيثه بسبب كون الفاعل أو نائبه جمعاً

وعلة هذا الجواز عند النحاة افصح عنها ابن يعيش بقوله: (الجمع يكسب الاسم تأنيثاً، لأنه يصير في معنى الجماعة، وذلك التأنيث ليس بحقيقي، لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى، فهو بمنزلة الدار والنعل ونحوهما، فلذلك إذا اسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث، فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكير على إرادة الجمع، ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره)(19).

فكأن هذا التأنيث المجازي بسبب الجمع الطارئ أزال حكم التأنيث لمفرد ذلك الجمع، كما أزال التذكير الحقيقي لمفرده في نحو: قال النسوة وقالت الرجال(20).

---

(17) عطار: نجلاء، العدول عن المطابقة، ص 213.

(18) المبرد: محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، بلا تاريخ، 2/ 277.

(19) ابن يعيش: شرح المفصل، 103/5.

(20) الاستر ابادي: رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، 4/ 304.

رابعا: تذكير الفعل وتأنيثه بسبب تأويله ومراعاة المعنى

قد يذكر الفعل ويؤنث بسبب مراعاة تأويله لفظ الفاعل المذكر بمؤنث، أو بسبب تأويله بمصدر، أو بسبب كون اللفظ الذي يعود إليه ضمير الفاعل مشتركاً بين المذكر والمؤنث، كـ – من – وما – الموصولتين أو الشرطيتين، فمثال تأويل الفاعل المذكر بمؤنث قول حاتم الطائي:

أما ويَّ قد طال التجنبُ والهجرُ وقد عَذَرَتنِي في طِلابكم عذرُ(21).

فقوله – عذر – مؤول بـ – معذرة -.

وكقول عامر بن جوين الطائي:

فـلا مزنـة ودَقَتْ وَدْقهـا ولا أرض أبقـلَ إبقالَـها(22)

فقوله – أرض – مؤول بـ – مكان -.

ومثال تأويل الفاعل بمصدر قول الشاعر

أجـرَتُ عليـهم فأبَـوا وكانتْ بديعاً أن يكون وليَّ أمـر(23)

فأنث – كانت – لأن اسمها مصدر مؤول من:

- أن يكون -، والمعنى: كانت بديعاً كينونته وليَّ أمر(24)

---

(21) البغدادي: عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريفي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/1998م، 4/ 198.

(22) ابن جني: أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد على النجار، ط 4، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999م، 413/2.

(23) ابن الانباري: أبو بكر، المذكر والمؤنث، 2/ 217.

(24) عطار: نجلاء، العدول عن المطابقة، ص 309.

ومثال مراعاة اللفظ والمعنى قوله تعالى (وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ) (الأحزاب: من الآية 31) إذ قرئت: (تقنت) مراعاة للمعنى لأن المراد بها زوجة النبي صلى الله عليه وسلم، وقرئت: (يقنت) على مراعاة لفظ – مَن – وهو مذكر.

الفصل الثاني

تذكير الفعل وتأنيثه في القراءات السبع بسبب التأنيث المجازي والفصل والجمع

(وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ) (البقرة: من الآية48)

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (تقبل) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يقبل) مذكراً(25).

أما التأنيث فلأن (شفاعة) مؤنث بالتاء، وأما التذكير فلأن تأنيث الشفاعة مجازي، ولأنه فصل بين الفعل ونائب الفاعل بـ – منها -، وقد ازداد التذكير – هنا – حسناً بهذا الفصل، إذ إنه يكون مع التأنيث الحقيقي، فمجيئه مع غير الحقيقي يكون أولى(26).

(فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ) (آل عمران: من الآية39)

قرأ حمزة والكسائي: (فناداه) مذكراً، وقرأ الباقون: (فنادته) مؤنثاً(27).

التأنيث للفظ (الملائكة) إذ هو في اللفظ مؤنث، والتذكير لأنه تأنيث مجازي، ولفصله عن الفعل بالضمير المفعول به، ولكونه جمع تكسير.

---

(25) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 1422هـ/2002م، 402/3.

(26) الشيرازي: نصر بن علي، الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، ط1، 1414هـ/1993م، الجماعة الخيرية، جدة، السعودية، 1/ 273-274.

(27) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 1/ 485-486.

(كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّة) (النساء: من الآية73)

قرأ ابن كثير وحفص عن عاصم (تكن) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يكن) مذكراً(28).

التأنيث للفظ (مودة)، والتذكير لأنه مؤنث مجازي، ولفصله عن الفعل بـ – بينكم وبينه -، ويجوز أن يكون التذكير لتأويل المودة بالود، قال ابن خالويه: (وقد قلنا فيمن قرأه وما أشبهه بالياء: أقام الفصل مقام علامة التأنيث، أو أن تأنيثه ليس بحقيقي، أو أن المودة والود بمعنى، وأن مَن قرأها بالتاء أتى بالكلام على ما أوجبه له من لفظ التأنيث)(29).

(تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا) (الأنعام: من الآية61)

قرأ حمزة: (توفاه) مذكراً، وقرأ الباقون: (توفته) مؤنثاً(30).

تأنيث الفعل لتأنيث لفظ – رسل -، وتذكيره لأنه تأنيث مجازي بالجمع، ولفصله عن الفعل بالهاء المفعول به، ويجوز أن يقدر له مع التأنيث لفظ – جماعة-، ومع التذكير لفظ – جمع -(31).

---

(28) المصدر نفسه: 2/ 106.

(29) ابن خالويه: الحسين بن احمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، ط 6، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ /1996م، ص 224.

(30) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 2/ 447.

(31) جامع العلوم النحوي: علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق: عبد القادر السعدي، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، 1421هـ/2001م، 1/ 436. وابن الجوزي: عبدالرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1422هـ/2001م، 342/2.

(كَالَّذِي اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَاطِينُ) (الأنعام: من الآية71)

قرأ حمزة: (استهواه) مذكراً، وقرأ الباقون: (استهوته) مؤنثاً، (32). وتوجيهها كتوجيه القراءة قبلها.

َ)مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ) (الأنعام: من الآية 135)، (القصص: من الآية37)

قرأ حمزة والكسائي: (يكون) مذكراً، وقرأ الباقون: (تكون) مؤنثاً (33)، وتوجيهها كالتي قبلها.

(إلا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلائِكَةُ) (النحل: من الآية33)

قرأ حمزة والكسائي: (يأتيهم) مذكراً، وقرأ الباقون: (تأتيهم) مؤنثاً (34)، وتوجيهها كالتي قبلها.

(وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلائِكَة) (لأنفال: من الآية50)

قرأ بن عامر: (تتوفى) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يتوفى) مذكراً (35). وتوجيهها أيضا كالتي قبلها.

(وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفاً) (لأنفال: من الآية65)

(فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ) (لأنفال: من الآية66)

---

(32) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 2/ 456.

(33) المصدر نفسه: 2/ 549 و 7/ 47.

(34) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 2/ 593 و 4/ 624.

(35) المصدر نفسه، 3 / 309.

قرأ أبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي: (يكن) مذكراً، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (تكن) مؤنثاً، وقد روي عن أبي عمرو أنه قرأ الثانية بالتأنيث(36).

تأنيث (تكن) لأن لفظ – مائة – مؤنث، وتذكيره لأنَّ – مائة – مؤنث مجازي، ولفصله بـ – منكم -، ولأنه عدد يراد به المذكر وهم المجاهدون، ويقوي قراءة أبي عمرو تأنيث – تكن – في الآية الثاني أنه وصف المائة بقوله: - صابرة –(37).

(مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى) (لأنفال: من الآية67)

قرأ أبو عمرو وعاصم – في رواية عنه -: (تكون) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يكون) مذكراً(38).

تأنيث (تكون) لأن لفظ – أسرى – جمع تكسير فيكون على تقدير لفظ – جماعة -، أما تذكيره فعلى تقدير لفظ – جمع -، ولفصله عن الفعل بـ – له -، ولأنه مؤنث مجازي.

(وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ) (التوبة: من الآية54)

قرأ حمزة والكسائي: (يقبل) مذكراً، وقرأ الباقون: (تقبل) مؤنثاً(39).

---

(36) المصدر نفسه، 3/ 325 – 327.

(37) ابن خالويه: الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، ط 1، مكتبة الخانجي، 1413هـ/ 1992م، 1/232-233.

وجامع العلوم النحوي: علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، 1/ 494-495.

(38) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 3/ 328.

(39) المصدر نفسه: 3/ 402.

أما التأنيث فمراعاة للفظ – نفقات -، وجاز التذكير لأن – نفقات – مؤنث مجازي(40) ولأنه فصل عن الفعل بـ – منهم -، ولأنه جمع لما لا يعقل فشبه بجمع من يعقل (41)، ويجوز أن يكون التذكير بسبب إرادة الأموال بالنفقات، فهو مؤنث اللفظ مذكر المعنى.

(مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ) (التوبة: من الآية117)

قرأ حمزة وحفص عن عاصم: (يزيغ) مذكراً، وقرأ الباقون: (تزيغ) مؤنثاً(42).

ذكر الفعل لأن – قلوب – جمع تكسير غير حقيقي التأنيث (43)، والأخفش – كما نقل عنه جامع العلوم النحوي – يوجه تذكير الفعل في هذه الآية بتوجيه آخر حيث عدَّ اسم – كاد – محذوفاً تقديره: القبيل -، ويقصد بالقبيل المهاجرين والأنصار الذين تقدم ذكرهم في قوله تعالى: (لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ) (التوبة: من الآية 117)، فيكون التقدير: من بعد ما كاد القبيل يزيغ قلوبُ فريق منهم(44)، وعلى هذا يكون فاعل – يزيغ – ضميراً عائداً على – القبيل – وهو مذكر أما تأنيث – تزيغ – فنظراً لتأنيث لفظ – قلوب -.

(وَتَكُونَ لَكُمَا الْكِبْرِيَاءُ) (يونس: من الآية78)

---

(40) ابن خالويه: الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبع، 1/ 249.

(41) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(42) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 3/ 471-472.

(43) ابن خالويه: الحسين بن احمد، الحجة في القراءات السبع، ص 178.

(44) جامع العلوم النحوي: علي بن حسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، 1/ 505.

قرأ عاصم – برواية حماد عنه – وأبو عمرو – في رواية -: (ويكون) مذكراً، وقرأ الباقون: (وتكون) مؤنثاً(45).

التأنيث لتأنيث لفظ – الكبرياء -، والتذكير لأن التأنيث مجازي، ولفصله عن الفعل بـ – لكما –(46). ويجوز أن يكون تذكير الفعل لتأويل الكبرياء بـ – الملك – كما فسره بذلك الزمخشري وابن الجوزي(47).

(أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ) (الرعد: من الآية16)

قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم: (يستوي) مذكراً، وقرأ الباقون: (تستوي) مؤنثاً(48).

التأنيث للفظ – الظلمات -، والتذكير لأنه تأنيث مجازي، أو لأنه جمع قلة، والعرب تذكر الجمع إذا قلّ عدده، قال السيوطي: (قال الكوفيون: يجوز القياس في الجمع بالألف والتاء دون المفرد، فيقال: قام الهنداتُ قياسا على جمع التكسير) (49). ويجوز أن يكون تذكير الفعل لتضمن الظلمات معنى الكفر(50).

(الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ) (النحل: من الآية32)

---

(45) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 3/ 598.

(46) النحاس: احمد محمد، إعراب القرآن، تحقيق: محمد احمد قاسم، ط 1، دار ومكتبة الهلال، دار البحار، بيروت، 2004م، 3/ 220.

(47) ابن الجوزي: عبدالرحمن، زاد المسير في علم التفسير، 2/ 342.

(48) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 4/ 403.

(49) السيوطي: أبو بكر، همع الهوامع، 6/ 65.

(50) النحاس: احمد محمد، إعراب القرآن، 2/ 371.

قرأ حمزة وعاصم – برواية أبي عمارة عن حفص -: (يتوفاهم) مذكراً، وقرأ الباقون: (تتوفاهم) مؤنثاً(51).

جاء التأنيث لفظ – الملائكة -، أما التذكير فلأن التأنيث مجازي، ولفصله عن الفعل ولكونه جمع تكسير.

(يَتَفَيَّأُ ظِلالُهُ) (النحل: من الآية48)

قرأ أبو عمرو: (تتفيأ) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يتفيأ) مذكراً(52)،

التأنيث لأن – ظلال – جمع تكسير لغير العاقل (وكل جمع خالف الآدميين فهو مؤنث وإن كان واحده مذكراً، ودليله قوله عز وجل في الأصنام: -(رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ) (إبراهيم: من الآية36) فأنث لمكان الجمع)(53).

اما التذكير فلأن تأنيثه مجازي، ولأن لفظ – ظلال – وإن كان جمعاً لكنه كلفظ المفرد فهو مثل: جدار ونحوه (ولذلك ناسب جمع التكسير الواحد لأنه معرب الحركات مثله)(54).

(تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ) (الإسراء: من الآية44)

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وحفص عن عاصم: (تسبح) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يسبح) مذكراً(55).

---

(51) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 4/ 618-619-623.

(52) المصدر نفسه: 4/ 637-638.

(53) ابن خالويه: الحسين بن احمد، الحجة في القراءات السبع، ص 211.

(54) المصدر نفسه.

(55) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 5/ 71.

جاء التأنيث للفعل لمراعاة لفظ –السموات – على الأصل (56)، والتذكير لأنه مجازي التأنيث، ولفصله عن الفعل بـ – له -، ويقوي قراءة التأنيث قراءة أُبَي بن كعب وابن مسعود: (سبحت له السموات)(57).

(وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ) (الكهف: من الآية43)

قرأ حمزة والكسائي: (يكن) مذكراً، وقرأ الباقون: (تكن) مؤنثاً(58).

فالتأنيث لتأنيث – فئة -، والتذكير لأن تأنيثها مجازي، ولفصله بـ – له -، ولأنه قال بعد ذلك (ينصرونه)(59).

ورجح جامع العلوم النحوي قراءة التأنيث فقال: (والياء قراءة الزيات وعلي اعتبر الفصل الذي قالوا، ولعل قول الخمسة ارجح من قول الاثنين)(60).

(قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَاداً لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي) (الكهف: من الآية109)

قرأ حمزة والكسائي: (ينفد) مذكراً، وقرأ الباقون: (تنفد) مؤنثاً(61).

فالتأنيث لمراعاة لفظ – كلمات -، والتذكير لأنه مؤنث مجازي، قال ابن خالويه: (لأن الكلمات تأنيثها غير حقيقي، ولأن جمع المؤنث مما لا يعقل يشبه بما

---

(56) المتولي: صبري، التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم، ط1، دار غريب، القاهرة، 1998م، ص 285ز

(57) الخطيب: عباللطيف، معجم القراءات، 5/ 71.

(58) المصدر نفسه: 5/ 221-222.

(59) ابن خالويه: الحسين بن احمد، الحجة في القراءات السبع، ص 224.

(60) جامع العلوم النحوي: علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2/ 62.

(61) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 321/5.

يعقل نحو هندات، فلما كانت العرب تقول: قال نسوة، قيل: ينفد الكلمات..... والاختيار فيه التأنيث لإجماع النحويين)⁽62⁾

(تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ) (مريم: من الآية90)

قرأ نافع والكسائي: (يكاد) مذكراً، وقرأ الباقون: (تكاد) مؤنثاً⁽63⁾.

أما التأنيث فلمراعاة لفظ – السموات -، وأما التذكير فلأنه تأنيث غير حقيقي، ورجح أبو علي الفارسي قراءة التأنيث فقال: (ولحاق العلاقة احسن، لأن الجمع بالألف والتاء في الأصل للجمع القليل، والجمع القليل يشبه الآحاد، فكما أن الأحسن في الآحاد إلحاق العلامة في هذا النحو فكذلك مع الألف والتاء)⁽64⁾.

(أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةُ مَا فِي الصُّحُفِ الأولَى) (طـه: من الآية 133)

قرأ نافع و أبو عمرو وحفص عن عاصم وقتيبة عن الكسائي: (تأتهم) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يأتهم) مذكراً⁽65⁾

التأنيث للفظ – البيئة -، والتذكير لأن التأنيث مجازي، ولفصله بالضمير المفعول به⁽66⁾. وقد رجح ابن خالوية التأنيث (لأن بعض القرآن يشهد لبعض، وكان

---

(62) ابن خالويه: الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبع، 1/ 423.

(63) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 5/ 397.

(64) الفارسي: أبو علي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوة جي وبشير جويجاتي، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، 1413هـ / 1992، 214/5.

(65) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 5/ 518.

(66) أبو حيان: محمد بن يوسف، البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد وعلي محمد، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ/ 2001م، 6/ 270.

جماعة من الصحابة والتابعين يحتجون لبعض القرآن على بعض، قال الله تعالى: جاءتهم البينة – فهذا شاهد – أولم تأتهم -)(67).

(لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلا دِمَاؤُهَا) (الحج: من الآية37)

قرأ عاصم – برواية إسحاق الكوفي – (لن تنال) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (لن ينال) مذكراً(68).

أنث الفعل لتأنيث لفظ – لحوم -، أو على تقدير لفظ: - جماعة -. وذكّر لمجازية التأنيث، ولفصله عن الفعل بالمفعول به(69)، أو لتقدير لفظ: - جمع –(70).

ورجح الفراء قراءة التذكير للإجماع عليها، وجعل قراءة التأنيث صواباً(71).

(يُجْبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ) (القصص: من الآية57)

قرأ نافع: (تجبى) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يجبى) مذكراً(72).

فالتأنيث للفظ – ثمرات -، والتذكير لأنه مؤنث مجازي، ولفصله عن الفعل بـ – إليه -، قال الفراء: (ذكرت – يجبى – وإن كانت الثمرات مؤنثة لأنك فرقت بينها بـ – إليه – كما قال الشاعر:

---

(67) ابن خالويه: الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبعة، 2/ 58.

(68) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 6/ 118.

(69) جامع العلوم النحوي: علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، 2/ 136.

(70) النحاس: احمد بن محمد، إعراب القرآن، 3/ 94.

(71) الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1423هـ/2002م، 2/133.

(72) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 7/ 59-60.

إن امرءاً غـرَّهُ منكــن واحــدةٌ بعدي وبعدكِ في الدنيا لَمغرورُ)(73).

ويرى النحاس أن التأنيث والتذكير في الآية جاء على نية تقدير لفظ – جمع أو جماعة – فقال: (يجبى إليه ثمرات كل شيء – على تأنيث الجماعة، و – يجبى – على تذكير الجمع)(74).

(لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ) (غافر: من الآية52)

قرأ عاصم – برواية حفص – وحمزة والكسائي: (ينفع) مذكراً، وقرأ الباقون: (تنفع) مؤنثاً(75).

أما التأنيث فلأن لفظ – معذرة – مؤنث، وأما التذكير فلأنه مؤنث مجازي، ولفصله عن الفعل، قال الانباري: (فمن قرأ بالتاء فعلى الأصل، ولم يعتد بالفصل، ومن قرأ بالياء اعتد بالفصل فعدل عن الأصل)(76).

(أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) (الأحزاب: من الآية36)

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو – تكون – مؤنثاً، وقرأ الباقون: - يكون - مذكراً(77).

فالتأنيث للفظ – الخيرة -، والتذكير لمجازية التأنيث والفصل بـ – لهم -، ويجوز أن يكون التذكير لتأويل الخيرة بالتخير(78).

---

(73) الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، 2/ 200.

(74) النحاس: احمد بن محمد، إعراب القرآن، 3/ 220.

(75) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 7/ 179.

(76) الانباري: أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، 3/ 289-290.

(77) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات 7/ 287.

(78) ابن خالويه: الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبع، 2/ 200.

(لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْد) (الأحزاب: من الآية52)

قرأ أبو عمرو – برواية القُطَعِي عن محبوب: (تحل) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يحل) مذكراً(79).

التأنيث للفظ النساء، والتذكير لما يأتي:

1. للفصل كما يرى الزمخشري(80).
2. لكون – نساء – جمع كثرة والعرب تؤنث الفعل مع الجمع الكثير، قال ابن خالويه: (والعرب تقول قام الجواري إذا كن قليلات، وقامت إذا كنّ كثيرات.... قال الشاعر:

فإنْ تكن النساء مُخبَّآتٍ فحُقَّ لكل مُحْصنةٍ هِداءُ)(81)

3. اختيار اكثر القراء التذكير للفعل لأنّ المعنى:

لا يحل لك شيء من النساء، فيكون على تقدير فاعل مذكر محذوف(82).

(لا يُؤْخَذُ مِنْكُمْ فِدْيَةٌ) (الحديد: من الآية15)

قرأ أبو عمرو – برواية هارون – وابن عامر – برواية هشام -: (تؤخذ) مؤنثاً وقرأ الباقون: (يؤخذ) مذكراً(83).

---

(79) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 7/ 305.

(80) الزمخشري: محمد بن عمر، الكشاف، تحقيق: عادل احمد، وعلي محمد، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1418هـ/ 1998م، 3/ 163.

(81) ابن خالويه: الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبع، 204/2.

(82) الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، 2/ 236.

جاء التأنيث لأن لفظ – فدية – مؤنث، والتذكير لأنها مؤنث مجازي، وللفصل بينهما بـ – منكم -.

ويرى الفراء جواز التذكير لتأويل – الفدية – بالفداء، فإذا تقدم الفعل قبل الفدية والشفاعة والصيحة والبيئة وما أشبه ذلك فانك مؤنث فعله و مذكره)(84).

(مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى) (المجادلة: من الآية7)

قرأ ابن عامر– برواية الوليد بن مسلم: (تكون) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يكون) مذكراً(85).

التأنيث للفظ – نجوى -، والتذكير لأن التأنيث مجازي، ولفصله بـ – من -. ويجوز أن يكون التذكير لتأويل – نجوى – بـ – متناجين أو ذوي نجوى – أو أن يكون – نجوى – بمعنى، - تناجي –(86).

ورجح الطبري قراءة التذكير للإجماع عليها: (والياء هي الصواب في ذلك، ولإجماع الحجة عليها، ولصحتها في العربية)(87).

(لا تَخْفَى مِنْكُمْ خَافِيَةٌ) (الحاقة: من الآية18)

---

(83) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 9/ 336-337.

(84) الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، 3/ 40.

(85) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 9/ 365.

(86) جامع العلوم النحوي: علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، 2/ 357. والشوكاني: محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 1420هـ/ 1999م، 5/ 227.

(87) الطبري: محمد بن حرير، جامع البيان في تأويل القرآن، ط 3، دار الكتب العلمية، 1420هـ/ 1999م، 14/12.

قرأ عاصم – برواية ابن مقسم – وحمزة والكسائي: (يخفى) مذكراً، وقرأ الباقون: (تخفى) مؤنثاً(88).

أنث الفعل لتأنيث لفظ – خافية ـ، إذا هي صفة موصوف محذوف تقديره: نفس خافية أو فعلة خافية(89).

وذكر لأنها مؤنث مجازي، وللفصل بينهما بـ – منكم –(90).

الفصل الثالث

تذكير الفعل وتأنيثه في القراءات السبع بسبب عود الضمير ومراعاة اللفظ والمعنى

(ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاساً يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ) (آل عمران: من الآية154)

قرأ حمزة والكسائي: (تغشى) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يغشى) مذكراً(91).

تذكير الفعل لإسناده إلى ضمير يعود إلى – نعاساً ـ، أي: يغشى النعاسُ طائفة منكم، وتأنيثه لإسناده إلى ضمير يعود إلى – أمنةٌ ـ (92) أي: تغشى الأمنة طائفة منكم.

---

(88) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 10/ 60-61.

(89) ابن خالويه: الحسين بن احمد، الحجة في القراءات السبع، ص 351.

(90) القرطبي: محمد بن احمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: محمد إبراهيم الحفناوي، ومحمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، 1423 هـ/ 2002م، 477/9.

(91) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 1/ 602.

(92) ابن خالويه: الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبع، 1/ 120- 121.
وجامع العلوم النحوي: علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 1/ 454-455.

(ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ) (الأنعام:23)

قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم وابن كثير وحمزة – في رواية عنهما -: (تكن) مؤنثاً مرفوعاً ما بعده.

وقرأ ابن كثير – في رواية أخرى عنه – ونافع وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم: (تكن) مؤنثاً منصوباً ما بعده.

وقرأ حمزة والكسائي: (يكن) مذكراً منصوباً ما بعده(93).

قوله: (إلا أن قالوا) أن والفعل مؤولان بمصدر تقديره: قولهم أو مقالتهم، وفي ضوء هذا التأويل توجه القراءات المذكورة على النحو الآتي:

1. قراءة تأنيث – تكن – ورفع – فتنتهم -، على جعل – فتنتهم – اسم – تكن – وهي مؤنثة، وجعل المصدر – قولهم – خبراً لـ – تكن -.
2. قراءة تأنيث – تكن -، ونصب فتنتهم – على جعل المصدر المؤول من أن وقالوا اسم – تكن – وفتنتهم – خبرها، على أن يكون تقدير المصدر المؤول بـ – مقالتهم-، أو أن يكون – أن قالوا – مؤولاً بـ – قولهم – على جعل القول بمعنى الفتنة، فأنث الفعل لهذا المعنى.
3. قراءة تذكير – يكن – ورفع – فتنتهم – على جعل – فتنتهم – اسم – يكن – وذكّر الفعل لأن تأنيث – الفتنة – مجازي.

---

(93) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 2/ 404-405.

4. قراءة تذكير – يكن – ونصب – فتنتهم – على جعل المصدر من – أن قالوا – اسم – يكن – على تقديره بـ – قولهم – و – فتنتهم – الخبر (94). وقد رجحت هذه القراءة (لأن الفتنة قد تكون نكرة فهي بالخبر أولى، وقوله: إلا أن قالوا – لا يكون إلا معرفة، ومن شرط كان وإخوانها إذا اجتمع فيهن معرفة ونكرة كانت المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالخبر إلا في ضرورة الشعر، ولذلك اجمع القراء على قوله: (فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إلا أَنْ قَالُوا) (النمل: من الآية 56) – وكانت الياء أولى لأن الفعل للقول لا للفتنة)(95).

(وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ) (الأنعام: من الآية139)

قرأ عاصم – برواية أبي بكر – وابن عامر: (تكن) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يكن) مذكراً(96).

تذكير الفعل لأن الضمير فيه عائد إلى لفظ – ما – في قوله تعالى: (وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الأنْعَامِ) (الأنعام: من الآية 139) ولفظها مذكر، أما التأنيث فلعود الضمير إلى معنى – ما – لأنها بمعنى الأجنة، والمعنى: وإن تكن الأجنة ميتة (97). ويقوي قراءة التأنيث قوله تعالى من الآية نفسها: (خالصة لذكورنا)، ويقوي قراءة التذكير:

---

(94) جامع العلوم النحوي: علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، 1/ 428.
وأبو حيان: محمد بن يوسف، البحر المحيط، 4/ 99.

(95) ابن خالويه: الحسين بن احمد، الحجة في القراءات السبع، ص 136-137.

(96) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 2/ 563-564.

(97) أبو حيان: محمد بن يوسف، البحر المحيط، 4/ 234.

1. قوله تعالى (وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا) (الأنعام: من الآية 139)، قال جامع العلوم النحوي: (وأنث خالصة حملاً على المعنى، لأن ما في بطون هذه الأنعام يراد به الأجنة، ثم قال: ومحرم على أزواجنا – فذكّر رداً على لفظ – ما-(98).
2. قوله تعالى: (فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاء) (الأنعام: من الآية 139) فقد ذكّر الضمير في قوله: - فيه -(99).

(عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إلا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَماً مَسْفُوحاً أَوْ لَحْمَ خِنْزِير)(الأنعام: من الآية145)

قرأ ابن كثير وابن عامر وحمزة: (تكون) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يكون) مذكراً(100).

تذكير – يكون – لأن اسمها ضمير يعود على لفظ – محرماً -، والمعنى: الا أن يكون المحرم ميتة(101)، وقدره النحاس: (إلا أن يكون المأكول ميتة)(102)، وقدره الزمخشري: (إلا أن يكون الشيء المحرم ميتة)(103).

أما التأنيث فلأن الضمير عائد إلى – محرماً – أيضا، ولكن أنث الفعل لتأنيث الخبر – ميتة – والى ذلك ذهب الطبري وأبو حيان(104)، قال السيوطي: (من تأنيث المذكر حملاً على المعنى تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر، كقوله تعالى: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ

---

(98) جامع العلوم النحوي: علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، 1/ 454-455.

(99) أبو حيان: محمد بن يوسف، البحر المحيط، 4 / 235.

(100) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 2/ 576-577.

(101) أبو حيان: محمد بن يوسف، البحر المحيط، 4/ 242.

(102) النحاس: احمد بن محمد، اعراب القرآن، 2/ 110.

(103) الزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف، 2/ 406.

(104) الطبري: محمد بن جرير، جامع البيان 5/ 380.

فِتْنَتُهُمْ إلا أَنْ قَالُوا) (الأنعام: من الآية23)، أنث المصدر المنسبك بأن والفعل وهو اسم – تكن – وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر وهو – فتنتهم -، وقوله – (قُلْ لا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً) (الأنعام: من الآية145)، أنث – تكون – واسمها ضمير مذكر عائد على المحرم لتأنيث خبره وهو – ميتة -)(105).

والنحاس يقدر تأنيث الفعل بـ: (إلا أن تكون المأكولة ميتة)(106).

(وَفِي الأَرْض قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ) (الرعد: من الآية4)

قرأ عاصم وابن عامر: (يُسقى) مذكراً، وقرأ الباقون: (تسقى) مؤنثاً(107).

جاءت قراءة التذكير للفعل على جعل ضمير – يسقى – عائداً إلى معنى ما تقدم ذكره في قوله تعالى: (وجنات من أعناب...) إذ كلها تجمع بمعنى واحد هو – النبت -، فيكون الضمير عائداً إلى هذا المعنى الذي يجمعها، قال الفراء: (ومن ذكّر ذهب إلى النبت، ذلك كله يسقى بماء واحد)(108).

وابن خالويه يقدر لجمع ما تقدم ذكره بلفظ – المذكور -.

---

(105) السيوطي: أبو بكر، همع الهوامع، 6/ 64.

(106) النحاس: أحمد بن محمد، إعراب القرآن، 2/ 110.

(107) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 4/ 380.

(108) الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، 1/ 368.

ويقوي هذه القراءات قوله: (وَجَعَلْنَا فِيهَا جَنَّاتٍ مِنْ نَخِيلٍ وَأَعْنَابٍ وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ الْعُيُونِ) (يّس:34) فقد أعاد الضمير في – ثمره – مذكراً، لأن المراد: من ثمر المذكور(109).

أما التأنيث فعلى عود الضمير إلى لفظ الجنات والزروع والنخيل (110). وهي مؤنثة الألفاظ. وقد استدل أبو عمرو على ترجيح قراءة التأنيث بأنه جاء بعده قوله تعالى: (وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الأ ُكُلِ) (الرعد: من الآية 4) إذ لم يقل: بعضه، ووافقه النحاس(111).

(يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى) (طـه: من الآية66)

قرأ ابن عامر: (تخيل) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (يخيل) مذكراً(112).

تذكير – يخيل – لإسناده إلى المصدر المنسبك من قوله: ـ أنها تسعى – أي: يخيل إليه سعيها(113)، وابن خالويه جعله مسنداً إلى ضمير يعود إلى – السحر ـ(114) أما التأنيث فإن الفعل يكون معه مسنداً إلى ضمير مؤنث يعود إلى العصي والحبال، وهي جمع لما لا يعقل مؤنث اللفظ(115).

(وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ) (الأنبياء: من الآية80)

---

(109) ابن خالويه : الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبع، 1/ 322.

(110) الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، 1/ 368.

(111) النحاس: احمد بن محمد، إعراب القرآن، 2/ 366.

(112) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 5/ 457.

(113) جامع العلوم النحوي: علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات 2/ 98.

(114) ابن خالويه: الحسين بن احمد الحجة في القراءات السبع، ص 244.

(115) المصدران السابقان.

قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: (لتحصنكم) مؤنثاً، وقرأ الباقون: (ليحصنكم) مذكراً(116).

تذكير – يحصنكم – لإسناده إلى ضمير يعود إلى قوله – لبوس -، أي: ليحصنكم اللبوسُ(117)، وأعاده جامع العلوم النحوي والانباري إلى الله تعالى، أي: ليحصنكم الله(118).

أما التأنيث لـ – تحصنكم – فلعود الضمير إلى الصنعة (119)، وأعاده أبن خالويه إلى الدرع (120) وإعادته إلى الدرع لدلالة الصنعة عليها، ودرع الحديد مؤنثه(121)، ويجوز على قراءة التأنيث أن يكون عائداً إلى – لبوس – إذا أريد به الدرع(122)، قال ابن الانباري نقلاً عن السجستاني: (اللبوس مذكر وهو اسم عام للسلاح، قال: وربما أنثوا اللبوس، يذهبون بذلك إلى الدرع)(123).

(وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ) (الأحزاب: من الآية31)

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم (يقنت) مذكراً، و (تعمل) مؤنثاً، وقرأ نافع وابن عامر وأبو عمرو – في رواية -: (تقنت) و (تعمل) مؤنثين، وقرأ حمزة والكسائي: (يقنت) و (يعمل) مذكرين(124).

---

(116) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 6/ 40.

(117) ابن خالويه: الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبع، 64/2.

(118) جامع العلوم النحوي: علي بن الحسين، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، 2/ 118.

والانباري: أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، ص 134.

(119) الانباري: أبو البركات، البيان في غريب إعراب القرآن، ص 134.

(120) ابن خالويه: الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبع، 2/ 64.

(121) الانباري: أبو البركات، المبالغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق: رمضان عبدالتواب، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1417هـ/ 1996م، ص 83.

(122) الفراء: يحيى بن زياد، معاني القرآن، 2/ 119.

(123) ابن الانباري: محمد بن القاسم، المذكر والمؤنث، 1/ 434.

(124) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 7/ 279-280.

مرد هذه القراءات إلى مراعاة لفظ – من – ومعناها، فمن ذكّر الفعل راعى لفظ – من – ولفظها مذكر، ومن أنثه راعى معنى – من –(125) ومعناها مؤنث لأنها دالة على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم.

(كَالْمُهْلِ يَغْلِي فِي الْبُطُونِ) (الدخان:45)

قرأ ابن عامر وابن كثير وحفص عن عاصم: (يغلي) مذكراً، وقرأ الباقون: (تغلي) مؤنثاً(126).

أما التذكير فلعود ضمير – يغلي – إلى لفظ – طعام – من قوله تعالى:

(إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ طَعَامُ الْأَثِيمِ) (الدخان:43 - 44)

وأمل التأنيث فلعود الضمير إلى لفظ – شجرة -(127).

(أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُمْنَى) (القيامة:37)

قرأ حفص عن عاصم وابن عامر – في رواية عنهما – (يمنى) مذكراً، وقرأ الباقون: (تمنى) مؤنثاً(128)، تذكير – يمنى – لإسناده إلى ضمير يعود إلى – منيٍّ -، وتأنيثه لعودة إلى لفظ – نطفة -(129)، وهذا كقوله تعالى: (وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطْ) (مريم: من الآية 25)، قرئ – تساقط – بالتاء و – يساقط - بالياء (130)، فالتأنيث للنخلة، والتذكير للجذع.

---

(125) ابن خالويه: الحسين بن احمد الحجة في القراءات السبع، ص 290.

(126) الخطيب: عبداللطيف، 8/ 436-437.

(127) ابن الجوزي: عبدالرحمن، زاد المسير في علم التفسير 40-94. والشوكاني: محمد بن علي، فتح القدير، 4/ 691.

(128) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 10/197-198.

(129) ابن خالويه: الحسين بن احمد، إعراب القراءات السبع، 2/ 417.

(130) الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، 5/ 355-356.

الخاتمة

لبيان أهم نتائج البحث

1. جاءت –القراءات السبع التي درست في هذا البحث تأييداً وتقويه لما قرره النحاة من جواز التذكير والتأنيث للفعل مع الحالات التي قرروها في كتبهم، كحالة كون المسند إليه مع الفعل مؤنثاً مجازياً أو مفصولاً عنه، أو جمعاً أو مؤولاً، أو مراعى فيه اللفظ والمعنى.
2. إن التذكير والتأنيث للفعل لا يكون لذاته، لأنه حدث وزمن وهما لا يوصفان بتذكير ولا بتأنيث إنما يكون ذلك له بملاحظة حالة المسند اليه، فهما في الحقيقة للفاعل أو نائبه وليس له.
3. التذكير والتأنيث للأشياء نابع من اختلاف لهجات القبائل العربية، ومن الحس العربي لدى الإنسان.
4. فُضِّل التأنيث للفعل مع جمع القلة (جمع المؤنث السالم وبعض أوزان جمع التكسير) لأن هذا الجمع يكون شبيهاً بالآحاد، فكما حسن إلحاق علامة التأنيث للفعل مع الواحد حسن مع الجمع.
5. غلب على حمزة والكسائي من القراء السبعة تذكير الفعل مع الجمع، ولعل ذلك صادر عن كونهما كوفيين، والكوفيون يجيزون القياس لجمع المؤنث السالم على جمع التكسير في تذكير الفعل معه.

Abstract

Putting the Verb in the Masculine and Feminine Form in the Seven Rreadings

***abdul Qader Al-Saadi*(*)**

In this paper we concentrate on one of the linguistic phenomena which has been widely studied by other linguistics. This phenomena in puts permissibly the verb in the masculine and extends the feminine mark to it. It is well known that there are some cases confined to this allowance, these cases are: The subject or subject of the passive; Separated from the verb by an object rather than - excepting-; It is a plural; Interpretative infinitive; It is pronoun belongs to masculine or feminine; or It is taken in the consideration the phonation and the meaning.

The research takes from the Seven Readings evidence in order to apply these cases and to explain their reasons, It, in this aspect, emphasizes the rules that have been
approved by linguistics in this trend

(*) Dept. of Arabic - College of Arts / University of Sharjah.